٨٤ مليوناً رسوم عقارية مستوفاة في حماة

| حماة - محمد أحمد خبازي

كشف مدير المصالح العقارية في حماة محمد حمود أن قيمة الرسوم العقارية المستوفاة لدى مكاتب التوثيق العقاري بلغت ٨٤ مليون ليرة سورية وذلك عبر ١٦ مكتباً في مختلف مناطق المحافظة على حين أن عدد التكاليف الفنية لدى دائرة السجل العقاري بحماة وصل إلى ٢٣٤٠٥ بيانات قيد عقاري بينما تم إنجاز ٣٢٢٦ بياناً مساحياً ومخططاً إفرازياً.

وقال حمود لـ«الوطن»: العمل متواصل بمشروع أتمتة أعمال السجل العقاري وتم الانتهاء مؤخراً من أتمتة ١٠٩٠ عقاراً من الصحيفة العقارية الأولى في حماة والتي تضم ٤٨٠٠ عقار عبر تحويل السجلات والبيانات العقارية من الشكل الورقي إلى الإلكتروني وإدخال البيانات للحاسب.

ولفت حمود إلى أهمية الإجراءات لتوثيق البيانات والمستندات رقميا ولاسيما في ظل الظروف الراهنة حفاظا على الصحائف العقارية ووثائقها المتممة وحقوق المواطنين وأمان تداولها إلى جانب ما توفره الأتمتة من اختصار للروتين وتبسيط وتسهيل الإجراءات للحصول على الخدمات والمعلومات.

وأكد حمود على حاجة المديرية للعديد من الكوادر العاملة للعمل في مختلف الأقسام وخاصة قسم المعلوماتية نظراً لضخامة عدد السجلات العقارية الورقية الموجودة والأعمال والإجراءات التي تتطلبها عملية تهجير البيانات من السجلات العقارية الورقية وتوطينها في قاعدة بيانات على الحاسوب الذي يشكل المخدم الرئيسي لها.

وأكد أن مشروع أتمتة أعمال السجل العقاري يراعي الحركة اليومية للصحيفة العقارية التي تتبدل باستمرار نتيجة عمليات بيع وشراء العقارات وتغيير اسم مالكيها وما يطرأ عليها من إشارات حجز أو مشروعات إفراز أو تعديل ملكية حيث يتم إدخال هذه التعديلات بشكل تلقائي على الحاسوب وعلى السجلات العقارية في آن واحد.

الحجلي لـ«الوطن»: المراقبون التموينيون يتعرضون للشتم والضرب

| السويداء-عبير صيموعة

بيّن رئيس اتحاد العمال في السويداء جمال الحجلي أن عدد عناصر الرقابة التموينية في السويداء الذي لا يتجاوز ١٢ عنصراً انعكس سلباً على العمل الرقابي على الأسواق وخاصة مع زيادة الفعاليات التجارية في المحافظة خلال السنوات الماضية فضلاً عن تكليف تلك العناصر، إضافة إلى الجولات الرقابية، متابعة توزيع المحروقات والإشراف على الأفران والنقل وغيرها، ما فرض واقعاً رقابياً صعباً عجزت معه العناصر التموينية عن متابعة الفعاليات الرئيسية كافة ومراقبتها وخاصة مع ما تعانيه أسواق المحافظة من فوضى في التسعير وفقدانها جميعاً نظام الفوترة الذي يلزم تجار الجملة بأسعار موحدة ويحد من تحكمهم في أسواق المحافظة.

وأشار الحجلي إلى أن الصعوبات التي يواجهها عمال الرقابة التموينية، إضافة إلى قلة العناصر، تكمن في عدم وجود حماية ومؤازرة أثناء العمل، الأمر الذي عرّض الكثير منهم إلى الشتم والسب فضلا عن تعرض البعض إلى الضرب لمجرد محاولتهم تنظيم ضبوط تموينية للفعاليات التجارية المخالفة على أنواعها كافة، لافتاً إلى ضرورة العمل على زيادة العناصر الرقابية وتأمين الحماية لهم أثناء تادية عملهم، إضافة إلى ضرورة رفع تعويضات العمل بما يتناسب مع طبيعة الأعمال التي يقومون بها.

وأكد الحجلي ضرورة ضبط الأسعار من الجهات المعنية والمقصود هنا (الحكومة الاقتصادية) والسعي إلى تأمين متطلبات المواطنين المعيشية بما يتناسب مع مستوى دخلهم وخاصة العمال منهم لأن الارتفاعات الكارثية لأسعار المواد كافة وخاصة الغذائية منها وتزامنها مع انخفاض المستوى المعيشي للعامل أوصله إلى مرحلة العجز عن تأمين أبسط مستلزمات معيشته اليومية، كما طالب الحجلي بضرورة تفعيل دور مؤسسات التدخل الإيجابي وإلزامهم بعدم استجرار المواد ضمن الصالات من تجار الجملة وأن يقوموا بدور المستورد أو الاستجرار من المنتج إلى المستهلك مباشرة.

نصف طلاب المفتوح يتوارون عن الأنظار في الفصل الثاني!

٢١ ألف طالب إلى امتحانات دمشق وأوتاني لـ«الوطن»: مقترح بتدوير الرسوم.. وإقرار تعويضات مالية مستقلة للمراقبين

| فادي بك الشريف

كشفت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح صفاء أوتاني في تصريح خاص لـ«الوطن» عن ٢١ ألف طالب وطالبة تقدموا لامتحانات التعليم المفتوح بجامعة دمشق مقارنة مع أكثر من ٤٠ ألف طالب وطالبة في الفصل الأول وذلك لأسباب تتعلق بالظروف الراهنة والحصول على وثائق بيان وضع، لافتة إلى تأمين جميع المستلزمات لسير العملية الامتحانية من قاعات وموظفين للرقابة والإشراف على الامتحانات الخاصة بسبعة برامج في التعليم المفتوح.

وبيّنت أوتاني أن برنامج الدراسات القانونية في كلية الحقوق بدمشق جاء في المرتبة الأولى من حيث عدد المسجلين بـ٦٣٠٠ طالب وطالبة، يليه برنامج رياض الأطفال في كلية التربية بـ٤٠٦٠ طالباً، ومن ثم برنامج المحاسبة بـ٣٢٥٠ طالباً وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بـ٢٢٥٠ طالباً، والترجمة ٢٠٠٠ طالب، والإعلام ١٤٠٠ طالب والدراسات الدولية والدبلوماسية ٧٥٠ طالباً، منوهة بأن انتهاء الامتحانات سيكون ٢١ الشهر القادم.

وكشفت نائب رئيس جامعة دمشق عن صدور قرار من رئاسة الجامعة يقضي بفصل تعويضات الموظفين مراقبي الامتحانات في التعليم النظامي عن المفتوح، وجعلها تعويضات مالية مستقلة يتقاضاها الموظفون في التعليم المفتوح لقاء عملية المراقبة، مشيرة إلى أهمية هذا الإجراء في تشجيع وتقدير وضع المراقبين والموظفين الأمر الذي ينعكس على تحسين الخدمات والمراقبات الامتحانية وذلك بالمقارنة مع الفترة السابقة والتي كانت تتداخل فيها تعويضات الموظفين في التعليمين النظامي والمفتوح بحيث تصل إلى ٢٠ ألف ليرة سورية كحد أقصى حسب عدد ساعات الجلسات المراقبة الامتحانية.

وأكدت أوتاني أنه تم رفع مقترح بتدوير رسوم التعليم المفتوح في الفصل الدراسي الأول، لافتة إلى أن هذا المقترح جاء بناء على طلب الاتحاد الوطني لطلبة سورية «فرع دمشق»، وتأتي أهميته في مراعاة ظروف الطلاب الذين دفعوا رسوم بعض المقررات في الفصل الأول ولكن لم يتقدموا إليها، وبموجب هذا المقترح في حال إقراره من مجلس التعليم العالي فإن الطالب المسجل لأي برنامج يحتفظ بالرسوم المدفوعة ويحق له التقدم إلى الامتحانات خلال الفصل الحالي ذاكرة أن الأمر برسم مجلس التعليم العالي على أمل أن يصدر قراراً خلال الجلسة القادمة ليراعي ظروف الطلاب.

وأشارت نائب رئيس الجامعة إلى تحديد موعد ورشة العمل الخاصة لتقييم تجربة التعليم المفتوح وذلك يوم غد الخميس منوهة بالوقوف خلال الورشة عند أبرز نقاط الضعف والمشكلات التي تواجه هذه التجربة واتخاذ قرارات تساهم في تصويب مسار التعليم المفتوح مع اقتراح إحداث المزيد من البرامج التي تتواءم مع سوق العمل ليصار إلى اتخاذ آليات جديدة تنسجم مع الظروف الراهنة، وهذا ما ستحدده نقاشات المشاركين في الورشة ومقترحاتهم.

٢٢ ألف معوق في الحسكة

| الحسكة - الوطن

التقى محافظ الحسكة جايز الحمود الموسى، الممثل المقيم في منظمة الصحة العالمية، اليزابيت هوف والوفد المرافق لها، مؤكداً استعداد المحافظة على تقديم جميع التسهيلات الممكنة والمتاحة والمتوافرة واللازمة لعمل المنظمة في المحافظة، وخاصة مسألة إيصال التجهيزات والمستحضرات الطبية والأدوية اللازمة التي تحتاجها المحافظة، ولاسيما أدوية الأنسولين لمرضى السكري، وأدوية مرضى القلب، ومصل داء الكلب، ودواء مرضى السرطان، وذلك بعد افتتاح الطريق البري الذي يربط محافظة الحسكة بحلب، ما سينعكس إيجاباً على المحافظة في هذا الجانب والجوانب الخدمية الأخرى، مشيراً إلى وجود ٢٢ ألف معوق بين سكانها، إضافة إلى تزايد أعداد الوافدين من محافظتي الرقة ودير الزور، والنازحين من محافظة الموصل العراقية إلى المحافظة.

وأكدت هوف: أن عمل منظمة الصحة العالمية، واجه العديد من الصعوبات في سبيل إيصال المساعدات الطبية والمستلزمات الأساسية الأخرى لمحافظة الحسكة، نتيجة انقطاع الطرق البرية التي تربطها بالمحافظات الأخرى، مشيرة إلى أنه بعد هذا اللقاء، وفي ضوء الاستعداد الذي قدمه المحافظ للتعاون مع طاقم المنظمة العالمية، تم تسهيل إيصال المستلزمات الطبية والأدوية المطلوبة الموجودة في مستودعات المنظمة العالمية بمحافظة حلب لنقلها إلى الحسكة برا، مضيفة: استعداد المنظمة في تأمين احتياجات المحافظة من الناحية الطبية، وأنها ستحل جميع المطالب قريباً، وكذلك العمل على إيصال الإمدادات اللازمة المرافقة لمياه الشرب إلى المشافي والمراكز الصحية، وتزويد بعضها بمولدات الطاقة، وكذلك إعادة تأهيل وصيانة بعض آبار مياه الشرب بالريف.

خدمة المواطن في جديدة عرطوز البلد ترد على شكاوى المواطنين بشرح المعوقات

| الوطن

شكاوى كثيرة وردت على مركز خدمة المواطن (النافذة الواحدة) بجديدة عرطوز البلد، وتتناول الشكاوى وهي متكررة وقديمة حول التأخير في انجاز المعاملات وطول الانتظار أحياناً للمواطن، حتى إن بعض المعاملات كخلاصة السجل العدلي تؤجل لليوم الثاني وهي حالياً متوقفة عدا عن المعاملة السيئة من قبل إحدى العاملات بالمركز للمراجعين.

ويقول المواطن «أبو محمد» الغاية من إحداث المركز هو خدمة المواطن وانجاز معاملته في أقصر وقت ممكن وتوفير الوقت وعناء الذهاب إلى مراجعة مديريات الأحوال المدنية ولكن ما نلاحظه أن المواطن يراجع دمشق ويحصل على مبتغاه قبل أن يحصل عليها من مركز خدمة المواطن بجديدة عرطوز البلد.

أما السيدة (خ، م) فتؤكد أن إحدى العاملات بالمركز تعامل المراجعين بعصبية ومزاجية وكأنهم موظفون عندها، لافتة إلى أن الغاية من المركز تقديم الخدمة الأفضل والأمثل للمواطن ولكنها اليوم ترفض التوجه إلى النافذة الواحدة بجديدة عرطوز البلد وتفضل التوجه إلى الجهة التي تصدر الوثيقة التي ترغب بالحصول عليها.

من جهته بين رئيس مركز خدمة المواطن في جديدة عرطوز البلد تامر النجار أن المركز ينجز يوميا نحو٥٠٠ معاملة ما بين بيان قيد فردي أو عائلي أو خلاصة السجل العدلي أو غير موظف، والمركز يعمل على ورديتين (١١ عاملاً)، حيث يبدأ الدوام في الثامنة صباحا ولغاية الثالثة والنصف ظهرا وحتى يوم السبت المركز يقدم خدماته للمراجعين، مؤكداً أن ضغط المراجعين وبشكل يومي يمكن أن يحدث بعض التأخير في انجاز المعاملات للمراجعين ومنها خلاصة السجل العدلي لظروف خارجة عن إرادة المركز، علما أن مدة انجاز أي وثيقة على الحاسب لا تستغرق أكثر من دقيقتين.

وأشار النجار إلى أن المركز يعمل بنظام الدور وكل مراجع يحصل على رقم محدد يراجع من خلاله نافذة محددة والأولوية بالدور لذوي الشهداء والجرحى وعناصر القوات المسلحة، منوها إلى أن بعض المواطنين يرغبون في تجاوز الدور وانجاز معاملتهم دون الانتظار وبشكل فوري وهذا مخالف للتعليمات المعمول بها ولذلك يبدؤون بالصراخ والإساءة للعاملين ويؤخر الدور على المراجعين.

ولفت رئيس خدمة المواطن بجديدة عرطوز إلى وجود صعوبات أمام تقديم الخدمة الأفضل والأمثل والأسرع للمواطنين ومنها ضيق المكان إذ تم تخصيصهم بجزء من صالة الهاتف وهذا يؤدي إلى ضغط بعدد المراجعين، إضافة إلى أن التجهيزات الحالية لا تلبي حاجة المركز والمقتصرة على ثلاثة أجهزة حاسوب أي ثلاث كوات فقط لـ٥٠٠ مراجع يوميا والحاجة إلى ثماني كوات.

منوها بمخاطبة الإدارة لتخصيص الصالة التي كانت تابعة لسيريتل لتوسعة المركز ولكن الشركة لم ترد على الطلب ومؤكداً أن الشكاوى وفي حال وجودها مرده الظروف الراهنة والعاملون يعملون فوق طاقتهم ويوم السبت ودون تعويضهم بالعمل الإضافي أو الحوافز أو طبيعة عمل أو مكافآت.

يذكر أن مركز خدمة المواطن في جديدة عرطوز البلد تم إحداثه في الشهر التاسع من عام ٢٠١٤، وعدد المعاملات التي أنجزها خلال النصف الأول من العام الحالي نحو٥١ ألف معاملة.

١٥٠ ألف طن من الأقماح باستلام مراكز تسويق «الإدارة الذاتية»!

| الحسكة- دحام السلطان

ذكرت مصادر محلية ذات صلة، أن كميات الأقماح التي قامت بشرائها هيئة الزراعة التابعة لما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، لهذا الموسم وصلت إلى نحو ١٥٠ ألف طن، وذلك من خلال ٨ مراكز كانت قد افتتحتها وأعدتها لاستلام محاصيل الأقماح من المنتجين، وتقوم الهيئة المذكورة حالياً بصرف قيمها للمزارعين بالدولار الأميركي.

في الوقت الذي قامت فيه «الإدارة الذاتية» وعبر ميليشيات «الأسايش» ووحدات حماية الشعب «ذات الأغلبية الكردية» بإرغام الفلاحين وإجبارهم على بيع محاصيلهم إلى مراكزهما المفتتحة الثمانية، مع وجود البعض منهم كان قد قام ببيع محصوله برغبته دون أي ضغوطات، لا سيما في المناطق القريبة لحقولهم من مراكز تسويق الأقماح.

وذكرت مصادر قريبة من ميليشيات «الأسايش» أن عناصر الميليشيات عملوا خلال فترة التسويق على منع عديد من الشاحنات من التوجه إلى مراكز تسويق الأقماح التابعة لفرع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في القامشلي، ولا سيما في أرياف مدن المالكية والرميلان والدرباسية وبلدة علو، كما قامت بتهديد كل من يسوق محصوله إلى الدولة السورية بحرمانه من مخصصاته من المحروقات خلال الموسم الزراعي القادم.

وكان فرع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب في القامشلي، قد استلم إلى الآن كمية ١٥٤ ألف طن من الأقماح لغاية نهاية يوم الخميس الماضي، عبر مركزي الاستلام المعتمدين في جرمز والثروة الحيوانية في مدينة القامشلي، في الوقت الذي تشير فيه مصادر فرع المؤسسة إلى أن عملية التسويق مستمرة حالياً، وبمعدل نحو ١٠٠٠ طن يومياً، وتتوقع أن تنخفض كميات التسويق مع نهاية الأسبوع الجاري، باعتبار أن عمليات جني محصول القمح قد شارفت على الانتهاء.

انفراج في تعثر القرى النموذجية في الغاب ونقل ملكيتها للمؤسسة العامة للإسكان

| حماة - الوطن

كما يبدو يتجه مشروع القرى النموذجية في الغاب المتعثر منذ أكثر من ٣ عقود –وقد أفردت الوطن له مادة خاصة في هذه الصفحة– نحو الانفراج والحل لمشكلاته المزمنة!

وأكد محافظ حماة محمد الحزوري لـ«الوطن» أنه تمت دراسة الوضع الراهن لكل قرية نموذجية على حدة وفق المخططات المعتمدة سابقاً مع الأخذ بعين الاعتبار الأجزاء الموزعة والمشغولة في كل قرية والبنى التحتية ووضع قاعدة بيانات وفق الواقع مع الحلول والرؤى لدى المحافظة لكل قرية نموذجية.

وخلال الاجتماع مع كل الوحدات الإدارية وفق توزع القرى النموذجية الست وهي نهر البارد وعين الكروم ومرداش وشطحة وعين سليمو وجب الأحمر تم طرح موضوع القرى النموذجية وكيفية الاستفادة من التصورات والمقترحات القابلة للتطبيق بحيث يستثمر جزء من هذه القرى بمشروعات استثمارية تنموية لا تؤثر في التنمية العمرانية المقترحة لحل مشكلة التزايد السكاني وعدم التوسع في الأراضي الزراعية في منطقة الغاب.

وتم إرفاق المخططات مع كل المقترحات إلى المؤسسة العامة للإسكان ليصار بعدها إلى عقد اجتماع نهائي بهدف تحديد المساحات والمقاسم التي يمكن نقلها نهائياً إلى المؤسسة مع تحديد المساحات والأماكن التي يمكن أن تستفيد منها الوحدة الإدارية في مجال الاستثمار لوضعها ونقلها إلى ملكيتها.

وقال المحافظ: ومن المتوقع عقب الاجتماع النهائي المقرر مع المؤسسة العامة للإسكان خلال الأيام المقبلة نقل ملكية الأراضي والمساحات التي تشغلها القرى النموذجية من ملكية الموارد المائية إلى ملكية المؤسسة العامة للإسكان أو الوحدة الإدارية حسب الاتفاق.

وبهذه الصيغة يتم الانتهاء من مشروع القرى النموذجية العالق منذ ثمانينيات القرن الماضي بما يعطي فرصة للأهالي لإمكانية استثمار الأراضي بطرق قانونية تصون الأراضي الزراعية الخصبة وتحمي الحيازات الواسعة من التفتت أو التعدي وتؤمن سكناً صحياً واجتماعياً لائقاً لأبناء المنطقة بالإضافة إلى تلبية هذا المشروع التنموي الرائد للتزايد السكاني والتنمية العمرانية المنشودة في منطقة الغاب.